ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Zahraa Jabbar Saleem

Dr.Jumana Abdul-Mahdi Jassim,

Wasit University/ College of Education

Email:
Azooa0116@gmail.com

Keywords:

Al-Azhari, Linguistic tradition, Medieval scholarship, Morphological analysis, Arabic linguistics.

Article info

Article history:

Received 1.July.2022

Accepted 20. July.2022

Published 1. Aug.2022

Khalid Al-Azhari's (ca. 1499 A.D.) Morphological Investigations: His Commentary on Ela El-Tesheel (On Facilitation) and Ewdheh El-Mesalik (Clearest Ways)

A B S T R A C T

Khalid Al-Azhari's morphological investigations, in his two works Sherh El-Teśreeh (The Interpretation of Disposition) and Mośel El-Nebeel (The Noble's Contrivance), occupied a considerable position. The two works presented various views of many scholars on most issues. Al-Azhari held unfanatic and non-lined views when discussing issues. Al-Azhari's attitude, additionally, was mannerism-free, audition-dependent, and analogy-based. Al-Azhari not only interpreted morphological areas, but he, moreover, elaborated on related studies by editing and re-explaining various views and positions. Al-Azhari, furthermore, commented on different linguistic attitudes. Al-Azhari, also, replied to linguists' views on multiple themes and issues. Assisted by citations, examples, and axioms, Al-Azhari used to tackle and defy several linguistic issues by addition, alteration, modification, or rejection.

so all these dialogues, and the linguistic reinforcements make his explanations - the explanation of the clarification on the statement, and the connection of the noble to the towards the facilitation - from the facilitating explanations of the millennium of Ibn Malik, with the help of the Evidence transmitted between the folds of their pages in a high scientific style far from fanaticism, and the following is a presentation of morphological issues, and the way of Sheikh Khaled Al-Azhari in explaining them.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol48.Iss3.320^

المباحث الصرفيّة عند الشيخ خالد الأزهريّ ت٩٠٥هـ في شرحيه على التسهيل وأوضح المسالك

الباحثة زهراء جبار سليم أ.م.د. جمانة عبد المهديّ جاسم
جامعة واسط / كليّة التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

احتلّت المباحث الصرفيّة منزلة سامية في كتابي الشيخ خالد الأزهريّ (شرح التصريح على، وموصل النبيل إلى نحو التسهيل)، فنجدها حاضرة في الكتابين؛ إذ عرض آراء كثير من العلماء في أغلب مسائله، وكان في عرض آرائه غير متعصبًا ولا مقلدًا، فقد اتّصف منهجه بالبعد عن التكلّف في معالجتها، معتمدا على الأدلّة العقليّة، والنقليّة في عرض هذه المسائل الصرفيّة ومناقشتها، فشرحَ المباحث الصرفيّة شرحا واضحا وافيا معززا ايّاها بالشواهد اللغويّة المناسبة، مع ذكره بكل ما يتعلق بها من مفردة آراء للعلماء السابقين، أو آراء مذاهب المدارس اللغويّة مع نقل حججهم وأدلّتهم، فكان يعكف عليها بالشرحِ، والتفسيرِ، ويرجحُ رأياً على آخر ذاكراً السبب، أو يشارك اللّغويّين الرأي إنْ كان موافقا لما يفرضه عليه العقل وثقافته اللغويّة، وقد كان للشيخ خالد الأزهريّ ردود، وتعقيبات على آراء اللّغويّين في بعض المسائل، لذلك يذكر الآراء أحيانا ويعطي للمسألة الصرفيّة الحكم الذي يناسبها ، أو ذكر ما يراه صحيحًا، أو قد يضيف للمسألة ما يوضحها بأساليب تعلميّة متنوعة ، تجعل ذهن المتلقي مشدودا لتلقف تلك المسائل منها أسلوب الفنقلة، فكلّ هذه المحاورات، والتعزيزات اللغويّة تجعل من شرحيه – شرح التوضيح على التصريح، وموصل النبيل الى نحو التسهيل– من الشروح الميسرّة لألفية ابن مالك، مستعينًا بالأدلّة المبثوثة بين طيات صفحاتهما بأسلوب علميّ رفيع بعيد عن التعصب، وفيما يأتي عرضا للمسائل الصرفية، وطريقة الشيخ خالد الأزهريّ في شرحها:

الميزان الصرفيّ

يُعدُّ الميزان الصرفيّ أساسًا من الأسس التي ترتكز عليها دراسة علم الصرف، و ورد في كتب القدماء بمعنى (التمثيل)، ويقصد به مقابلة الأصول بالفاء، والعين، واللّام(ينظر :ابن يعيش:١١٢،وأبو حيّان: ١٤٠).وأطلقَ الشيخ خالد الأزهريّ على الميزان الصرفي مصطلح (التمثيل) "لِمُمَاثلة حروف الموزون من تعداد الحروف وهيئاتها"(خالد الأزهريّ:٢/ ٦٦٥).

١– سَيِّد ومَيِّت:

اختلف علماء اللّغة القدماء في وزن (سَيِّد، ومَيِّت)، وما جاء على مثالها؛ لاختلاف تعليلاتهم في أصل الكلمتين. و جاء حديث الشيخ خالد الأزهريّ في تصريحه عن وزن هذه الكلمة؛ إذْ قال: "سَيِّد، و مَيِّت أصلهما: (سَيْوِد، ومَيْوِت)؛ لأنّهما من (ساد– يسود) اتفاقًا، (ومات– يموت) على إحدى اللّغتين" (الشيخ خالد:٢/٧١٩)، وعند تتّبع المسألة عند ابن هشام(ت٧٦١هـ) وجدت الباحثة أنّه رجّح مذهب الخليل، وسيبويه القائل في إنّ وزن (سَيِّد) (فَيْعِل) وأصله: (سَيْود) (ينظر :ابن هشام:٤/٣٩٨).

وذهب الخليل (ت١٧٥هـ) إلى أّن وزن (سَيِّد): (فَيْعِل)، جاء في الكتاب: "وكان الخليل يقول: (سَيِّدٌ) (فَيْعِلٌ)، وإنّ لم يكن (فَيْعِل) في غير المعتل؛ لأنّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصّون به غيره من غير المعتلّ"(سيبويه: ٤/٣٦٥)، واتّبع سيبويه(ت١٨٠هـ) ما ذهب إليه شيخه الخليل في وزن (سَيِّد) وأُعجِب به، فقال: "وقول الخليل أعجب إليّ؛ لأنّه قد جاء في المعتلّ بناءٌ لم يجيء في غيره؛ و لأنّهم قالوا: (هيبانٌ)، و(تيحانٌ) فلم يكسروا، وقد قال بعض العرب:

ما بال عَيْني كالشّعِيب العَيَّنِ

فإنّما يحمل هذا على الاطّراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، و وجدت بناء المعتلّ لم يكن في غيره، ولا تحمله على الشاذّ الذي لا يُطّرد، فقد وجدت سبيلا إلى أنْ يكون فيعلاً" (سيبويه: ٣٦٦/٤، والبيت: رؤبة: ١٦٠).

ويرى جمهور البصريّين إلى أنّ وزن (سَيِّد)، ونحوه : (فَيْعِل)، وأصله: (سَيْوِد) اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والسابق منها ساكن، فانقلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء فصار(سَيِّد)، وحجّتهم التي استدلّوا بها على صحّة مذهبهم قولهم بأنّ وزن: (سَيِّد): (فَيْعِل) والظاهر من بناء هذا الوزن والتمسك واجب مهما أمكن، واستدلّوا أيضًا على إنّ المعتلّ يختصّ بأبنيّة لا تكون في الصحيح، ومن هذه الأبنيّة اختصاص جمع (فاعل) بـ (فُعَلَة) ، نحو: (قاضٍ)، و(قضاة) ومنها: (فَيْعَلُولة)، نحو:(كَيْنُونَة)، و(قَيْدُودَة)، والأصل:(كيّنونة)، و(قيّدودة) (ينظر: سيبويه: ٣٦٥/٤، وابن السراج: ٢٦٢/٣، والمبرّد: ١٧٢/١).

وقد أيّدَ الكسائيّ(ت١٨٠هـ) من الكوفيّين ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريّين في أنّ وزن (سَيِّد): (فَيْعِل) فنجد في دقائق التصريف نصًّا للكسائي نقله ابن المؤدب(ت٣٣٨هـ) إذ قال فيه: "وقال الكسائي: (سَيِّد) من الفِعْل (فَيْعِل) وهو في الأصل (سَيْوِد) الواو فيه قائمة مقام العين من الفعل، فلما سكنت الياء ادغمت الواو فيها فصارت ياءً **مشدَّدة، ومثله قول الله عزّ وجل:**ُاً □ □ ً **[التوبة: ٣٦]، وقوله عزّ ذكر: ُاً** □ □ □ □ ً**"[البقرة: ١٩]، ، والمؤدّب: ٢٦٦].**

بينما يرى الكوفيون في أن وزن (سَيِّد)، ونحوه (فَعِيْل) والأصل: (سَوْيد) حدث فيه قلب وادغام قُدّمت الياء على الواو، فصار (سَيْود) اجتمعت الياء، و الواو في كلمة واحدة وكانت السابقة ساكنة قلبت الواو ياء ثُمّ ادغم الساكن بالمتحرّك فصار (سَيِّد) واحتجوا لصحة مذهبهم أنّ هذا البناء له نظير في كلام العرب، أمّا إن (فَيْعِل)، فليس له نظير في كلامهم(ينظر:الأنباريّ: ٦٣٩– ٦٤٠، الشرجي الزبيديّ: ٨٤)، ونجد عند الفرّاء(٢٠٨هـ) رأيٌ مختلف عمّا ذهب إليه الكوفيّون، فهو يرى أنّ الأصل في وزن (سَيِّد) ونحوه: (فَعِيل) كـ (كريم)، فأصل (سَيِّد)عنده: (سَوِيد) قلبت الواو إلى موضع الياء، والياء إلى موضع الواو، ثُمّ قلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء، وحجّته على ذلك أنّ له نظير في كلام العرب من الصحيح، واستدلّ الفرّاء على صحّة مذهبه بأن المشهور في جمع: (فَعِيْل): (أفْعِلاء)، نحو: (هَيِّن وأهوناء، وبَيِّن و أبْنياء)(ينظر: أبو علاء المعريّ: ١٦٩–١٧٠، وابن يعيش:٤٧٢/٥، ابن عصفور: ٢/ ٥٠١)، ومذهب الفرّاء لم يحظِ بقبول العلماء، فردّه جَمْهَرة من العلماء بينهم أبو البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، وابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، فقالوا: بأنّ هذا القلب ليس بقياس، فالتقديم، والتأخّير لا نظير له في الصحيح، فبناء (فعِيْل) لا تتقدّم على عينه في الصحيح ، وإنّ (فيعلاً) لا يُحفظ ممّا عينه ياء، ولامه حرف صحّة؛ إذْ ليس في كلام العرب، نحو: (كَيِيل) (ينظر: الأنباريّ: ٦٤٣،وابن عصفور: ٥٠١/٢–٥٠٢).

على حين يذهب البغداديّون إلى أنّ وزن (سَيِّد)، ونحوه في الأصل: (فَيْعَل) بفتح العين، ثُمّ غُيِّر على غير قياس كما قالوا في النسب إلى (بصرة): (بِصريّ)، فكسروا الباء، والذي حملهم على ذلك أنّه ليس في غير المعتلّ: (فَيْعَل) مكسور العين؛ بل يكون مفتوحها، نحو: (صَيَرف، صَيَقل) (ينظر: ابن جنّيّ: ١٦/٢، والأنباريّ:٦٣٩).

ونسب أبو العلاء المعريّ(ت٣٦٣هـ) هذه الزنة إلى أبي جعفر الرؤاسيّ(ت١٨٧هـ) في أنّ أصل (سَيِّد) ونحوه: (فَيْعَل)، ونسبة هذه الزنة ألى أبي جعفر الرؤاسي أقوى من نسبتها إلى البغداديين؛ لأن البغداديّين لم يكن لهم حضور بيّن في ميدان الدرس اللغويّ فهذه الزنة عرفت منذ زمن سيبويه (ت١٨٠هـ)(ينظر:أبو العلاء المعريّ: ١٦٩، ومجيد الزاملي:٢٠٨)، والدليل على ذلك ما جاء في كتابه؛ إذْ قال: "وقد قال غيره: وهو (فَيْعَل)؛ لأنّه ليس في غير المعتل (فَيْعِلٌ)"(سيبويه: ٣٦٥/٤).

ونلحظ أنّ الشيخ خالد الأزهريّ قد ضعّف أو ردّ مذهب البغداديّين القائل بأنّ وزن (سَيِّد): (فَيْعَل) بفتح العين، نحو: (ضَيْغَم، و صَيْرَف) نقل إلى (فَيْعِل) بكسر العين قالوا: لأنّا لم نرَ في الصحيح ما هو على (فَيْعِل)؛ لأنّ المعتل قد يأتي فيه مالا يأتي في الصحيح، فإنّه نوع على انفراده، فأجاز ان يكون هذا البناء مختصًّا بالمعتل كاختصاص جمع (فاعل) منه بـ (فُعَلَة)، نحو: (قُضَاة، و رُماة) ، ولو كان (سَيِّد): (فَيْعَلاً) بالفتح لقالوا: (سَيَّد) بالفتح (ينظر: الشيخ خالد:٧١٩)، وعند استقرائي كلام ابن هشام(ت٦٧١هـ) في مؤلَّفه لم أجده يضعّف، أو يدحض مذهب البغداديّن، وردّ الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) لمذهب البغداديين كان دليلاً على عقليته الثاقبة، ومقدرته العلميّة في الردّ على المذاهب(ينظر:ابن هشام:٣٨٩/٤).

ورجّح الدكتور مجيد الزامليّ مذهب البصريّين؛ لأنّه يرى أنّ الإعلال الحاصل في (صَيْوب، جيْود، سَيْوِد) يحصل على وفق ضوابط اللّغة بإجماع، ولا يمكن التسليم لمذهب الكوفيّون؛ لأنّ كلمة (صيّب)، ونظائرها لو كان أصلها: (صويب) ما قلبت الواو فيها ياء، وأدغمت، وإنّما تبقى على حالها، مثل: (طويل، وعويل)؛ إذْ لا موجب لقلبها، أمّا ما احتجّوا به من أنّ الياء تقدمت على الواو، واجتمعت الواو، والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء لم يقم عليه دليل (ينظر:مجيد الزامليّ: ٢١٠).

وتأسيسا على ما تقدّم ذكره أنّ ترجيح الشيخ خالد الأزهريّ لمذهب البصريّين هو الأقرب لي؛ لأنّ قولهم في وزن (سيِّد): (فيعِل)، وأصله: (سوَيْد) حدث في الكلمة قلب مكاني بأنْ تقدّمت الياء على الواو، فهذا غير صحيح؛ لأن التقدّيم، والتأخير لا نظير له في الصحيح الياء، ولأنّ الياء لا تتقدّم على العين، وإذا قيل التقديم، والتأخير مختص بالمعتلّ بما لا يوجد مثله في الصحيح، جاز أنْ يختص ببناء مستقل لا يوجد مثله في الصحيح (ينظر:الأنباريّ:٦٣٤).

مصادر الأفعال:

اختلفت تعريفات النحاة للمصدر، وتنوعت، وأقدم قول وصل إلينا يخصُّ حدّ المصدر هو للخليل(١٧٠هـ) الذي قال فيه: "مصدر الكلمة أصل الذي تصدر عن الأفعال"(الخليل: ٩٦/٧ ،مادّة(صدر)).وعرّفه الشيخ خالد الأزهريّ؛ إذْ قال:

"المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنىً قائم بفاعله، نحو: (حُسْنًا، و(فَهِم فَهْمًا)، أو صادر عن حقيقته، نحو: (خطَّ خطًّا)، و(خَاطَ خِياطةً)، أو صادر عنه مجازًا، نحو: (مات مَوْتًا)، أو واقع على مفعول به، وهو مصدر ما لم يسم فاعله، نحو: "زُهِي عَلَيْنَا زهْوًا)، و(جُنَّ جنونًا)"(خالد الأزهريّ: : ٥٠٨، وينظر: ١٤٩١)

مصدر المرّة:

وهو الاسم المصوغ للدلالة على حدوث الفعل مرّة واحدة(ينظر:الحديثي: ٢٢٥)، ويسمّى بالمصدر النوعيّ (ينظر:محمّد الأنطاكي:٢٣٢). وظّف سيبويه(ت١٨٠هـ) مصطلح المرّة بثلاث تسميات تقاربت في معانيها وهي: المرّة؛ إذ قال: "فإذا جاءوا بالمرّة جاءوا بها على: (فَعْلَة)"(سيبويه:٤٥/٤)، والمرّة الواحدة، فقال: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على: (فَعْلَة)"(سيبويه:٨٦/٤)، والفَعْلة، فقال: "لأنّك لو أردت (الفَعْلَة) في هذا لم تجاوز لفظ المصدر؛ لأنّك تريد (فَعْلَة) واحدة فلا بدّ من علامة تأنيث"(سيبويه:٨٦/٤).

وجاء حديث الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) عن مصدر المرّة، إذْ قال: "ويدلُّ على المرّة من مصدر الفعل الثلاثيّ المتصرّف التام بـ: (فَعْلَةٍ) بالفتح في الفاء كما في فعلها كـ: (جَلَسَ جَلْسةً ولَبِسَ لَبْسَةً)، ونبه بهذين المثالين على أنّه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كـ: (جَلَسَ جُلُوسًا)، أولا كـ: (لَبِسَ لُبْسًا)، فإن لم يكن زيادة فواضح أنّك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كان ثَمَّ زيادة فإنّك تطرحها فرقًا بين مصدره الثلاثيّ، وغيره.. وإذا طرحت الزيادة فإنّك تبني من (فَعْلَة) من الباقي، وتختمها بالتاء فرقًا بين الواحد، والجنس"(خالد الأزهريّ:٣٧/٢، و١٣٠٩).

يتبيّن لنا من هذا النصّ أنّ الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) ذكر صياغة مصدر المرّة من الفعل الثلاثيّ، وقيّده بالمتصرّف فلا يصاغ من الفعل الناقص، وأشار أيضًا لا يوجد فرق هناك إذا كانت في مصدره زيادة على حروف الفعل، فيصاغ بإضافة التاء مع فتح أوّلة، وإذا كانت هناك ثَمَّ زيادة في المصدر على حروف الفعل، فتطرح الزيادة ونبني المصدر من الحروف الأصليّة مع إضافة التاء؛ للفرق بين الواحد، والجنس؛ لأنّ منزلة الجَلْسَة من الجُلُوس، ومنزلة التَمْرَة من التمْرِ. ثم قال: "إلاّ إذا كان بناء المصدر العام) أي: المطلق الصادق على القليل، والكثير عليها أي: على (فَعْلَةٍ) بالتاء، فيدلُّ على المرّة منه أي المصدر العام المبني على(فَعْلَة) بالوصف بالوحدة، وشبهها كـ: (رَحِمَ رَحْمَة واحدة)، أو فَرْدَةً"(خالد الأزهريّ:٣٧/٢)، يتبين لنا أنّ مصدر المرّة إذا كان مختومًا بالتاء، فإنّنا نصف المصدر بكلمة الواحدة حتى يدلُّ على المرّة. على حين نصّ ابن هشام(ت٧٦١هـ) في مؤلَّفه: "ويدلُّ على المرّة من مصدر الفعل الثلاثيّ (ببفَعْلَة) بالفتح، كَجَلس جَلْسَة، ولَبِسَ لَبْسَة إلا إن كان بناء المصدر العام عليها، فيدلُّ على المرّة منه بالوصف كرَحِمَ رَحْمَة واحدةٍ "(ابن هشام:٤٢١/٢)

وصياغة مصدر المرّة من الفعل الثلاثيّ المجرّد على وزن: (فَعْلَة) بفتح الفاء وسكون العين، نحو: (ضَرْبة)، هذا إذا لم يبنِ المصدر على تاء التأنيث، أمّا إذا كان مختومًا بالتاء، فإنّنا نصف المصدر بكلمة واحدة حتى يدلُّ على المرّة، نحو: (نَعْمَة،ورَحْمَة)، فإذا أُريدَ المرّة وُصِف بواحدة(ينظر: سيبويه:٨٦/٤،وابن مالك:٧١،والرضي:١٧٨/١، وابن عقيل:١٣٣/٣.

أمّا الفعل الثلاثيّ المجرّد المعتل اللّام، فقد جيء بمصدر المرّة منه واستعملوها على المصدر المستعمل نحو: (أَتَيْتُهُ إتْيَانَةَ)، و(لَقِيْتُهُ لِقَاءة)(ينظر:الزمخشريّ:٢٨٠)،والقياس فيهما: (أَتْيَة، و لَقْيَة) على وزن: (فَعْلَة،) و وصف سيبويه (ت١٨٠هـ) ذلك بالقلّة(ينظر: سيبويه:٤٥/٤)، ووصفه غيره من العلماء بالشذوذ، بينهم الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) (ينظر:الرضي:١٨٠/١،التفتازاني:١٩١، وخالد الأزهريّ:١٣٠٩/٢،٣٧)، وندر مجيء مصدر المرّة على: (فِعْلة)، نحو: (حَجَجتَ حِجَّة وَاحِدة)، و(فُعْلَة)، نحو: (رأيتُهُ رُؤْيَة وَاحِدة)، وسائر كلام العرب بالفتح، فهذا على أصل ما يجب (ينظر:السيوطيّ:٨٤/٢).

أمّا صياغة مصدر المرّة من الفعل غير ثلاثي، فيصاغ على وزن: (إفْعَالة) بزيادة تاء في آخر مصدره إذا كان خالياً من التاء، نحو: (إعْطَاءة، و انْطَلاقة)، وإذا كان المصدر مختوم بالتاء فيوصف بكلمة واحدة، نحو: (عَزَّيْتُه تَعْزية واحدة)(ينظر: الجرجاني:٦٦/١، والرضي:١٧٩/١)، وإذا كان للفعل مصدران فإنّنا نأخذ المصدر الأكثر شهرة في الاستعمال، فلا تقول: (دِحْرَاجة)، ولا (قاتلتُ قِتَالة)، ولا (كذبتِ كِذَّابة)(ينظر: الرضي:١٧٩/١-١٨٠)، وجاء حديث الشيخ خالد الأزهريّ عن صياغة مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثيّ، إذْ قال: "ويدلُّ على المرّة من غير الثلاثيّ رباعيًا كان، أو غيره بزياده التاء على مصدره القياسي كـ: (إنْطِلاَقَةٍ، واسْتِخْرَاجَة، فإن كان بناء المصدر العام أي: المطلق على التاء دُلّ على المرّة منه بالوصف بالوحدة كـ: (إقَامَةٍ واحِدة، واسْتِقَامِةٍ واحدة)، ودُحْرَجَةٍ واحدةٍ، ولايقال(دِحْرَاجَةً)؛ لأنّه غير قياسي؛ بل قِيل: غير مسموع"(ينظر: خالد الأزهري:٣٨/٢).

أمّا غير الثلاثيّ، فقد ذكر الشيخ الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) صياغة اسم المرّة من الفعل المزيد، وذلك بزيادة التاء على المصدر القياسيّ، نحو: (انْطِلاَقة، واسْتِخْرَاجة)، وإذا كان مصدر الفعل المزيد مختوم بالتاء، فإنّنا نلجأ إلى الوصف بكلمة واحدة، نحو: (إقَامَة وَاحِدة)، و (اسْتِقَامَةٍ وَاحِدة)، أمّا إذا كان للفعل مصدران فإنّنا نأخذ المصدر القياسي، فنقول: (دُحْرَجَةٍ وَاحِدةً)، ولا نقول: (دَحْرَاجَةً)؛ لأنه غير قياسي...والحاصل أنّ الفعل إذا كان له مصدران: قياسي، وسماعيّ لَحِقَت القياسي دون السماعيّ(ينظر:خالد الأزهري:٣٨/٢). ونصّ ابن هشام(ت٦٧١هـ) في مؤلَّفه: "والمرّة من غير الثلاثيّ بزيادة التاء على مصدره القياسيّ (كانْطِلاَقة، واسْتِخْرَاجة)، فإنّ كان بناء المصدر العام على التاء، دلّ على المرّة منه بالوصف، (إقَامَة وَاحِدة، و اسْتِقَامَةٍ وَاحِدة)"(ينظر: ابن هشام:٣ /٢٤٢).

من خلال هذين النصين نجد أنّ شرح الشيخ خالد أكثر توضيحًا من ابن مالك، وابن هشام في تفصيل القول بمصدري المرّة، وذكره المزيد من الأمثلة، فضلاً عن أسلوبه الواضح في شرح الأمثلة (ينظر:ابن مالك: ٢٠٥-٢٠٦، وابن هشام: ٢٤١/٣).

اسم أو مصدر الهيئة :

وهو المصدر المصوغ الذي يؤتى به للدلالة على الحدث عند وقوعه، ولا يصاغ من الفعل غير الثلاثيّ، وقد شذّت صياغته من غيره(ينظر:خديجة الحديثي:٢٢٥).

واختلفت تسمّية مصطلح (مصدر الهيئة) عند القدماء فاستعمله سيبويه(ت١٨٠هـ)، وابن السرّاج (الضرب من الفعل)(ينظر: سيبويه:٤٤/٤، وابن السرّاج:١١٠/٣)، وأطلق الفارابي(٣٥٠هـ)على مصدر الهيئة: (اسم الحال) (ينظر: الفارابي:٧٩/١)، واستخدم الجرجانيّ(ت٤٧١هـ)، والزمخشريّ(ت٥٣٨هـ)، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، والرضيّ مصطلح (ت٦٨٦هـ) (النوع)(ينظر: الجرجاني:٦٦/١، والزمخشريّ:٢٨٠، والرضي:١٧٨/١)، في حين استقرّت تسمية اسم، أو مصدر الهيئة عند ابن مالك(ت٦٧٢هـ) و تابعه في ذلك ابن هشام وابن عقيل(ت٧٦٩هـ) والشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ)، فأطلقوا عليه مصطلح (الهيئة)(ينظر:ابن مالك:٧١/١، وابن هشام:٧١/١،وابن عقيل: ٢٤١/٣، وخالد الأزهريّ: ٣٧/٢، و١٣٠٩)، ومن هنا نلاحظ أنّ الشيخ خالد الأزهريّ تابع ابن مالك، وابن هشام في تسميته لهذا النوع من المصادر. وصياغة مصدر الهيئة من الفعل الثلاثيّ المجرّد على وزن (فِعْلَة) بكسر الفاء، نحو: (طِعْمَة)، و(قِتْلة)(ينظر: سيبويه:٤٤/٤، وابن السرّاج:١١٠/٣،الجرجانيّ:٦٦/١).

وجاء ذكر الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) عن هذا النوع من المصادر: "ويُدَلُّ على الهيئة، وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عن الفعل بـ: (فِعْلَة) بالكسر في الفاء فرقًا بينها، وبين المرّة كـ: (الْجِلْسَة، والرَّكْبَةِ، والقِتْلَة) بكسر أوّلها، وفيها العمل المتقدّم إلاّ إنْ كان بناء المصدر العام عليها أي: على (فِعْلَة) بكسر الفاء؛ فيدلُّ على الهيئة منه بالصفة، ونحوها كـ: (نَشَدَ الضالَّة نِشْدَةً عظيمةً)، أو(نِشْدَةَ الملهوفِ)(ينظر: خالد الأزهريّ:٣٧/٢)، استعمل الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) مصطلح (الهيئة)، فذكر أنّه يدلُّ على الهيئة من الحدث، وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بـ (فِعْلَة)، فرقًا بينها وبين المرّة نحو، نحو: (جِلْسةِ المُتَكبِّر)، و إذا كان بناء المصدر الأصليّ موصوف في أصله على (فِعْلَة)، فيجب وصفه لبيان هيئة (فِعْلَة)، نحو: (نَشَدَ الضالَّة نِشْدَةً عظيمةً)، و (نِشْدَةَ الملهوفِ)( )(ينظر: خالد الأزهريّ:٣٧/٢،و١٣٠٩).

وصياغة مصدر الهيئة من الفعل الثلاثيّ المجرّد على وزن (فِعْلَة) بكسر الفاء، نحو: (طِعْمَة)، و(قِتْلة)(ينظر: سيبويه: ٤٤/٤، وابن السرّاج: ١١٠/٣،و الجرجانيّ: ٦٦/١).

أمّا من الفعل غير ثلاثيّ، فلا يُصاغ منه مصدر الهيئة أنّه إلاّ ما شذّ من قولهم: (اخْتَمَرَتِ المرأةُ خِمرةً)، و (انْتَقَبَتْ نِقْبَةً)، و (تَعَمَّم الرجلُ عِمَّةً)، و (تَقَمَّص قِمْصَةً)(ينظر: ابن هشام ٢٩٠/٣، ابن عقيل: ١٣٣/٣)

وجاء حديث الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) عن مصدر الهيئة؛ إذْ قال: "ولا يبنى من غير الثلاثيّ مصدر للهيئة؛ لأن بناء الفِعْلَة لايتأتى فيه، إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قُصِد إثباته فيها، فاجتنب ذلك، واستُغْنِي عنه بنفس المصدر الأصلي، إلا ما شذَّ من قولهم: (واخْتَمَرَت المرأةُ خِمْرَةً) بالمعجمة والراء: غطَّت رأسها بالخِمَار، و(انْتَقَبت نِقْبَةً) أي: غطت وجهها بالنِّقاب، وتَعَمَّمَ الرجلُ عِمَّةً): غطى رأسه بالعِمَامة، و(تَقَمَّص قِمْصَةً): غطى جسده بالقميص، وكان القياس عدم الحذف إلاّ أنّهم هدموا بنية المصدر، وبنو الفِعْلَة حرصًا على البيان"(خالد الأزهريّ:٣٧/٢).

يظهر لنا من هذا النصّ أنّه لا يبنى من الفعل غير الثلاثيّ مصدر للهيئة؛ لأنّ بناء (الفِعْلَة) يلزم هدم في بنيّة الكلمة بحذف ما قُصِد إثباته فيها، فاجتنب البناء منه؛ إلا ما شَذَّ قولهم: (اخْتَمَرَتِ المرأةُ خِمرةً)، و(انْتَقَبَتْ نِقْبَةً)، و(عَمَّم الرجلُ عِمَّةً)، و(تَقَمَّص قِمْصَةً)، وكان القياس عدم الحذف ألاّ أنّهم هدموا بنية المصدر، وبنوا (الفِعْلة) حرصًا على البيان، ومن يستقرئ كلام ابن مالك (ت٦٧١هـ)، وابن هشام(ت٧٦١هـ) يجد أنّ الشيخ شرحه كلامهما، وعلل ما لم يعلل به ابن مالك وابن هشام في عدم بناء مصدر الهيئة من الفعل الثلاثيّ(ينظر:ابن مالك: ٢٠٥-٢٠٦،ابن هشام:٢٤٢/٣)

تصغير الأسماء

التصغير هو: "ما يزاد فيه يدلُّ على صفته في القلّة، والصغر، والقرب، والتحقير، فتغني علامة التصغير عن الصفة، وذلك قولك: (مررتُ بكلبٍ)، فيمكن أنْ يكون كبيرًا، أو صغيرًا(السيرافيّ:١٦٤/٤).وعرّفه الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ): "لغة: التقليل، واصطلاحا: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وله فوائد، وعلامات، وشروط، وأبنية"(خالد الازهريّ:٥٥٩/٢).

ومن ذلك ما جاء في تصغير (إبْرَاهِيْم ، إسْمَاعِيْل):قال الشيخ خالد (ت٩٠٥هـ) عن تصغير هذين الاسمين: "وقد يخلف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد، نحو: (بُرَيْه)، و(سُمَيْع) مصغّريّ: (إبْرَاهِيْم)، (إسْمَاعِيْل)، فإنّ الميم، واللّام بلفظ الزائد، وإن كانا أصلين بلا خلاف، وإنّما اختلفوا في الهمزة، فقال سيبويه: زائدة بدليل سقوطها، وردّه المبرّد بحذف الميم، واللّام مع أصالتهما، وبأن همزتها كهمزة (إسطبل)، وانبنى على الخلاف في الهمزة، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم، فيقول سيبويه: (بُرَيْهِيم)، ويقول المبرّد(أُبَيْرِيْه)، و(أُسَيْمِيْع)، وإنّما حذف الميم، واللّام، كما حذف الخامس، والأوّل هو المسموع حكى أبو زيد: (بُرَيْهِيم)"(خالد الأزهريّ:٥٩٧/٢).

والظاهر من هذا النصّ أن الشيخ خالد الأزهريّ يوافق سيبويه(ت١٨٠هـ) في تصغيره (إبْرَاهِيْم)، (إسْمَاعِيْل) على: (بُرَيْهِيم)، و (سُمَيْعِيل)، وعند رجوعي إلى كتاب أوضح المسالك وجدتُ أنّ ابن هشام لم يذكر هذين العلمين، وكيفية تصغيرهما، فالشيخ خالد الأزهريّ شرح قوله، ووضحه وذكر الأمثلة المختلف فيها التي أغفل ابن هشام عن ذكره في مؤلَّفه، ونصّه:" لافُعَيْعِيْل؛ لأنّه ذو زيادة(ابن هشام:٣٢٩/٤).

فقد اختلف سيبويه(ت١٨٠هـ) والمبرّد(ت٢٨٥هـ) في تصغير(إبْرَاهِيْم)، (إسْمَاعِيْل)، وسبب الخلاف في التصغير هو اختلافهم في أصالة الهمزة، فسيبويه يرى أن الهمزة زائدة في (إبْرَاهِيْم)، (إسْمَاعِيْل) بدليل سقوطها في تصغير الترخيم، قال سيبويه: "وإنْ حقَّرت (إبْرَاهِيْم) ، و(اسْمَاعِيْل)، قلّت: (بُرَيْهِيم)، و(سُمَيْعِيل)، تُحذف الألف، فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على، مثال: (فُعَيْعِيْل)"(سيبويه: ٤٤٦/٣). وابن السرّاج(ت٣١٦هـ) قد غَلّط سيبويه في رأيه؛ لأنّ سيبويه يحذف الهمزة، فيجعلها زائدة، ومن أصوله أنّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائِلها إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها، ويلزمه أن يصغّرهما على: (أُبَيْرِيْه)، و(سُمَيْعِيْل)(ينظر: ابن السرّاج:٥١/٣).

بينما يرى المبرّد (ت٢٨٥هـ) تصغيرهما على: (أُبَيْرِيْه)، و(أُسَيْمِيْع)، فالهزة عنده أصليّة؛ لأنّ بعدها أربعة أصول، ولا تكون الهمزة أوّلاً، وبعدها أربعة أصول(ينظر: ابن السرّاج:٥١/٣)، ومَذْهب المبرّد هذا راوه لنا جمهرة من اللّغويّين المتقدّمين، والمتأخّرين، منهم: ابن السرّاج(ت٣١٦هـ)، والسيرافيّ(ت٣٦٨هـ)، الرضيّ(ت٦٨٦هـ)، وأبو حيّان(ت٧٤٥هـ)، والسيوطيّ(ت٩١١هـ)(ينظر: ابن السرّاج: ٥١/٣، والسيرافي:١٩٠/٤، والرضيّ:٣٦٣/١،أبو حيان: ٤٠٠/١، والسيوطيّ : ١٥٣/ ٦).

وحكى لنا سيبويه(ن١٨٠هـ) في كتابه عن الخليل مذهب ثالث، وهو للخليل(ت١٧٥هـ) في تصغير: (إبْرَاهِيْم)، و(إسْمَاعِيْل): " إنّه سَمِعَ في (إبْرَاهِيْم)، (إسْمَاعِيْل): (بُرَيْه)، و (سُمَيْع)" (سيبويه: ٤٧٦/٣)، وهذا المذهب لم يوافقه كثير من العلماء، فردّه السيرافيّ (٣٦٨هـ)، والرضيّ(ت٦٨٦هـ)(ينظر: السيرافي: ٢١٢/٤، والرضيّ:١٩٠/١).

ويبدو أبو حيّان(ت٧٤٥هـ) كان رأيه متذبذبًا في ترجيحه أي من المَذْهَبين فنراه أحيانًا يقول في تصغيرهما: (بُرَيْه)، و (سُمَيْع)، وأحيانًا أُخر يُرجح مَذْهَب سيبويه(ت١٨٠هـ)، فيقول: "وهو الصحيح الذي سَمِعَه أبو زيد، و غيرهُ من العرب"(ينظر: أبو حيّان: : ١/٤٠٠).

ورجّح الدكتور مجيد الزامليّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛ لأن الهمزة لا تأتي زائدة في بداية الكلمات من بنات الأربعة، وهذا الحكم ينطبق على الأسماء العربية، أمّا الأسماء الأعجميّة، والتي منها (إبْرَاهِيْم، إسْمَاعِيْل)، فنحن لا نعلم اشتقاقها في كلام العجم، فنقضي بذلك على الزائد من غيره، فلما جرت في كلام العرب عدّت جميع حروفها بمنزلة الأصليّة إلاّ ما أشبه الزائد، فحكم بزيادتها في كلام العرب، فحذفت الهمزة؛ لأنّها أشبهت الزوائد العربيّة، فحذفوها كما حذفوا همزة (احرنجام)، فقالوا في تصغيرها: (حُرَيْجِيم)، أضف إلى ذلك أنّ تصغيرهما على مذهب الخليل(ت١٧٥هـ)، وسيبويه(ت١٨٠هـ) يدلُّ دلالة واضحة على أنّ المصغّرين (إبْرَاهِيْم، إسْمَاعِيْل)؛ لسلامة حروفها الدالة على أصل الكلمتين، بخلاف تصغيرهما على مذهب المبرّد(ت٢٨٥هـ)، والمازنيّ(ت٢٤٧هـ) بسبب صعوبة معرفة المصغر؛ لأنّك تحذف أواخرهما عند تصغيرهما على وفق هذا المذهب، وممّا يقوي مذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) ما رواه أبو زيد عن العرب في تصغيرهما بحذف الهمزة: (بُرَيْهِيم)، و (سُمَيْعِيل)(ينظر: مجيد الزاملي: ١٢٦).

النسب في الأسماء

وقد أسمّاه سيبويه(ت١٨٠هـ) (باب الإضافة، والنسبة)؛ إذ قال: "اعلمْ أنّك إذا اضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءي الإضافة"(سيبويه: ٣/٣٣٥)، وسمّاه الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) (باب النسب)...والغرض منها أنّ تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة، أو الصنعة "(خالد الأزهريّ:٢/٥٨٧).

النسب إلى (فُعَيْلة)، و(فَعِيْلة):

اختلف النحاة في النسب إلى (فُعَيْلة)، و (فَعِيْلة)، وهذا الاختلاف؛ نتيجة لتباينٍ في أصولها الثلاثة إذا كانت صحيحة، أو معتلّة، أو مضعّفة.

وجاء حديث الشيخ خالد عن هذه المسألة: "مِمَّا يُحذف لياء النسب (ياء: فَعِيْلَة) بفتح أوّله، وكسر ثانيه بشرط صحّة العين، وانتفاء تضعيفها كـ: (حَنِيْفَة، وصَحِيْفَة) تُحذف منه تاء التأنيث أوّلا، ثُمّ تُحذف الياء، ثانيًا فرقًا بين المذكر الصحيح اللام، والمؤنث، ثُمّ تقلب الكسرة فتحة كما في (نَمَر)، فتقول: (حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ)"(خالد الأزهريّ:٢/٥٩٥).

وإذا وقفنا على نصّ الشيخ خالد الأزهريّ نجده يميل إلى رأي سيبويه(١٨٠هـ) والجمهور، ويتابع ابن هشام (ت٧٦١هـ) في حذف الياء عند النسب إلى الاسم الذي على زنة (فُعَيْلة، وفَعِيْلة) إذا كان الاسم صحيح العين؛ لكنه مع التوضيح فقد ذكر السبب من حذف الياء، الذي أغفل ابن هشام عن ذكره، مضعّف، وهو تحذف الياء ثانياً؛ للفرق بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث(ينظر:ابن هشام:٤/٣٣٥).

وأمّا الأسماء المعتلّة العين، يقول الشيخ خالد الأزهريّ: "ولا يجوز حذف الياء في نحو: (طَوِيْلَة)؛ لأنّ العين معتلّة، فكان يلزم قلبها ألفًا؛ لتحركها، وتحرّك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها، فيكثر التغيير مع اللّبس"(ينظر: خالد الأزهريّ:٢/٥٩٦).

ولعلّ الذي يرجع إلى كتاب أوضح المسالك يجد أنّ الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) نقل هذه المسألة من ابن هشام من دون أنّ يبيّن رأيه، أو يعرض لآراء الآخرين، أو يرجّح، أو يميّز حكمًا على آخر(ينظر: ابن هشام:٤/٥٣٦).

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): "باب ما حُذف الياء والواو فيه القياس، وذلك قولك في (رَبِيْعة): (رَبَعِي)، وفي (حَنِيْفة): (حَنَفِيّ)، وفي (جَذَيْمة)، وفي (جُهَيْنة): (جُهَنِيّ)، وفي (قُتَيْبة): (قُتَبِيّ)"(سيبويه : ٣/٣٣٩).

نفهم من قول سيبويه أنّه ينسب إلى الاسم الذي على وزن (فُعَيْلة)، و(فَعِيْلة) بحذف الياء، فيقول في : (رَبِيْعة) : (رَبَعِيّ)، وفي(حَنِيْفة) :(حَنَفِيّ)، وفي (جَذَيْمة): (جَذَيْمِيّ)، وفي (جُهَيْنة): (جُهَنِيّ)، وفي (قُتَيْبة) : (قُتَبِيّ)، وهذا الرأي

الشائع المقيس لدى علماء اللّغة، وما جاء على غير هذا، فهو شاذًّا(ينظر: سيبويه: ٣٣٩/٣، والمبرّد: ١٣٤/٣، وابن السرّاج: ٧٢/٣، والسيرافيّ: ٩٤/٤، والتكملة: ٢٥٩، وابن جني: ٢٠٧، وشرح المفصّل : ٤٤٥/٣، ومجيد الزامليّ: ١٦٣).

أمّا الأسماء المعتلّة العين، أو المضعّفة، فإنّ النسبة إليها تلزم إثبات الياء، نحو: (طَوِيْلَة)، و(شَدِيْدَة)، فتقول عند النسب إليها: (طَوِيْلِيّ)، و(شَّدِيْدِيّ)، فلم تُحذف الياء، فلو حُذفت الياء في (طَوِيْلَة) لوجب قلب الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فتقول: (طَالِيّ)، أمّا (شَّدِيْدَة)، فلو حُذفت ياؤها؛ لاجتمع حرفان من جنس واحد ، وذلك لأنّ التضعيف مستثقل في كلام العرب(ينظر: سيبويه: ٣٣٩/٣،وابن السرّاج: ٧٢/٣، والسيرافي): ٩٨/٤).

وأمّا ابن قتيبة(ت٢١٣هـ) فينسب إلى الاسم الذي على زنة (فُعَيْلة)، و(فَعِيْلة) بحسب شهرته، فإذا نسبت إلى الاسم المشهور حُذفت منه الياء، نحو: (جُهَيْنة)، و (مُزَيْنة): (جُهَنِيّ)، و(مُزنِيّ)، و إذا نسبت إلى الاسم غير مشهور لم تُحذف ياؤه، نحو: (رَبِيْعة): (رَبَيعِيّ)(ينظر: ابن قتيبة: ٢٨٠–٢٨١، ومجيد الزامليّ: ١٦٣) وتابعه ابن مالك(ت٦٢٧هـ) في ذلك، جاء في التسهيل: "يُقال في (فُعَيْلة):(فُعَلِيّ)، وفي (فَعِيْلة وفُعُولَة): (فَعَلِيّ) ما لم يُضاعف، أو تُعدم الشهرة" (ابن مالك:٢٦٣)

وأجاز الحيدرة اليمنيّ (٥٩٩هـ) في جواز حذف الياء، وإثباتها في كلّ اسم قبل لامه ياء زائدة، نحو: (قُرَيْش)، و (ثَقَيْف)، و (حَنِيْفَة)، و (سَلِيْقة)، و(طَبِيْعة)، فتقول في النسبة إليها: (قُرَشِيّ ، وقُرَيشيّ)، و(ثَقَفِيّ، و ثَقِيفِيّ)، و(حَنَفِيّ، وحَنِيفِيّ)، و(سَلَقِيّ، وسَلِيقِيّ)، و(طَبَعِي، و طَبِيعِيّ)(ينظر: الحيدرة اليمني /٥٧–٥٨، ومجيد الزامليّ: ١٦٤).

الإعلال الصرفيّ:

الإعلال هو:" تغيير حرف العلّة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه الألف، والواو، والياء، ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن، ولا في فعلٍ؛ ولكن عن واو، أو ياء" (الرضيّ:٦٦/٣)، وعرّفه الشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) هو: "هو تغيير الحرف عن وضعه الأصليّ كقلب الياء في (بان، وأبان، ومُوقِن، وبائع)، وقلب الواو في (قامَ، وأقام، وقِيام)، وشبه ذلك كقلب أحد الأصول من محلّه إلى محلّ آخر كـ (أيْنُق) جمع ناقة"(خالد الأزهريّ:٦٥٤).

يَعِدُ:

اتّفق الصرفيّون في حذف الواو من الفعل الثلاثيّ المجرّد إذا كان واويّ الفاء مفتوح العين في الماضي، و مكسورها في المضارع، نحو (وَعَدَ– يَعِدُ)؛ ولكنّهم اختلفوا في بيان علّة الحذف.

وجاء حديث الشيخ خالد الأزهريّ(ت٩٠٥هـ) عن هذا الفعل؛ إذْ قال: "يعدُ، والأصل: (يَوْعِدُ)، حذفت فاؤه، وهي الواو استثقالاً؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وحُمِل على ذي الياء، أخواته، وهي: (نَعِدُ، وتَعِدُ، وأَعِدّ)، وأمره، ومصدره الكائن على (فِعْله) بكسر الفاء، وسكون العين"(خالد الأزهريّ:٧٥٢/٢).

الظاهر من هذا النصّ أن الشيخ خالد أبدى رأيه في علّة حذف الواو؛ لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، فهو متابع لما ذهب إليه سيبويه(ت١٨٠هـ)، وجمهور البصريّين.

وذكر لنا بعد ذلك شروط حذف الواو من الفعل المضارع، وهي:" أحداها: أنْ تكون الياء مفتوحة، فلا يحذف من (يُوْعِد) مضارع: (أَوْعَدَ). ثانيها: أنْ تكون عينه مكسورة، فلو كانت مفتوحة، أو مضمومة، نحو: (يَوْلَد، ويَوْضُؤ) لم يحذف، وشذّ (يَجُد) بضم الجيم لغة عامريّة.. ثالثها: أنْ يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم تحذف الواو كـ: (يَوْعِيْد) مثل: (يَقْطِين)" "(خالد الأزهريّ:٧٥٢/٢).

وعند رجوعي إلى كلام ابن هشام(ت٦٧١هـ) في مؤلّفه وجدتُه لم يبدي رأيه في علّة حذف الواو، فقط ذكر لنا أنّ الفعل الثلاثيّ إذا كان واويّ الفاء مفتوح العين، فإنّ فاؤه تُحذف في أمثلة المضارع (ينظر: ابن هشام:٤٠٦/٤).

وحاصل هذا الخلاف ذهب سيبويه(ت١٨٠هـ)، وجمهور البصريّين في أنّ العلّة من حذف الواو في الفعل هو لاستثقال وقوع الواو بين ياء مفتوحة، وكسرة، واجتماع الياء، والواو، والكسرة مستثقل في كلام العرب، فلما اجتمعت الياء والواو والكسرة ثقل عليهم ذلك، فوجب عليهم حذف واحدة منها طلبًا للخفّة، فحذفوا الواو ليخفّ أمر الاستثقال (ينظر: سيبويه: ٤/ ٣٣٦-٣٣٧، وابن السراج: ٢٧٦/٣، وأبو علي الفارسيّ: ٥٧٥، وابن جنّيّ: ١٨٤/١، والأنباريّ: ٦٢٤-٦٢٥، وابن يعيش :٤٢٤/٥، والرضيّ: ٨٨/٣). جاء في الكتاب: "... فلما كان كلامهم استثقال الواو مع الياء حتّى قالوا: (ياجلُ- يبجلُ) كانت الواو مع الضمّة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِل)، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء، وكسرة إذ كرهوها مع ياء، فحذفوها، فهم كأنّهم يحذفونها من (يَفْعِل)، فعلى هذا بناء ما كان على (فَعَل) من هذا الباب"(سيبويه: ٥٢/٤-٥٣)، وعلل ابن يعيش(٦٤٣هـ) السبب في علّة حذفهم الواو بدلاً من الياء، أو الكسرة؟ إذ قال: "ولم يجز حذف الياء؛ لأنّه حرف المضارعة، وحذفهُ إخلالٌ مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذفُ الكسرة؛ لأنّه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلاّ الواو، فحُذفت، وكان حذفها أبلغ في التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء، والكسرة مع إنّها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها"(ابن يعيش: ٤٢٤/٥)، وحُمِل على ذي الياء أخواته، نحو: (أعِدّ، ونَعِدّ، تَعِدّ)، والأمر (عَدّ)، والمصدر(عَدّة)؛ لموافقته المضارع في لفظه، وأصله (وَعِدٌ)، فحذفت الفاء حملاً على المضارع (ينظر: المراديّ:١٦٣١/٣، وابن الناظم: ٦١٦، وخالد الأزهريّ: ٧٥٢/٢).

وإلى هذا المذهب ذهب الكسائيّ(ت١٨٩هـ) وثعلب(ت٢٩١هـ) من الكوفيّين في إن العلّة في حذف الواو في (يَعِد) هو لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة.(ينظر: ثعلب: ٣٦٩/٢، والمؤدّب: ٢٢٢).

على حين يذهب الكوفيّين إلى أنّ العلّة من حذف الواو من الواو من (يَعِدُ) هو للفرق بين اللازم والمتعديّ، فالمتعديّ ، نحو: (وَعِدَّ – يَعِدُّ)، واللازم ، نحو: (وَجِلَ – يَوْجَل، و وَجَلَ – يَوْجَل)، وحجّتهم في ذلك أنّ المثال الواويّ يشمل الأفعال اللازمة، والمتعديّة، فلما تغايرا في اللزوم والتعديّ، واتفقا في وقوع فائِهما واو، وجب أن يفرّق بينهما في الحكم، فبقيت الواو في مضارع اللازم، نحو: (وَجِلَ – يَوْجَل، و وَجَلَ – يَوْجَل)، وحذفوا الواو من المتعديّ، نحو: (وَعِدَّ – يَعِدُّ، وَزِنَ- يَزِنُ)، وكان حذف المتعديّ أولى؛ لأنّ التعدي صار عوضًا من حذف الواو(ينظر: الأنباريّ: ٦٢٤).

وقد رُدَّ مذهب الكوفيّين في علّة حذف الواو فرقًا بين اللازم والمتعديّ، فنجد هناك أفعال لازمة وردت وحذفت الواو في مستقبله، نحو: "وَكَفَ البيتُ يَكِفُ"، و "نَمَ الذُّبابُ يَنِمُ"، وهناك أفعال جاءت على (يَفْعِل، ويَفْعَل) بالكسر والفتح، فأثبتوا الواو في (يَفْعَل)، وحذفوها في (يَفْعِل)، نحو: (وَجِرَ- يَجِرَ)، و (وَغِرَ- يَغِر)،و قالوا: (يَوْجَر، و يَوْغَر)، وهناك أفعال حذفت منها الواو، ولم تقع بين ياء، وكسرة، نحو: (وَهَبَ – يَهَبُ)، و (وضَعَ – يَضَعُ)، و (وَطأ – يَطَأُ)، ففتحت؛ لأجل حرف الحلق، وكان الأصل الكسرة، نحو: (يَوْضِعُ، و يَوْطِىءُ)(ينظر: للسيرافيّ:٤٣٣/٤، و الأنباريّ: ٦٢٥، وابن يعيش: ٤٢٥/٥).

ووصف المبرّد(ت٢٨٥هـ) مذهب الكوفيّين بالقبح؛ إذ قال: "فإنْ قال قائلٌ: إنّما هذا؛ لأنّ الفعل المتعدّيّ تحذف منه الواو، فإنْ كان غير متعدٍّ تثبت، فقد قال أقبح قولٍ؛ لأنّ التعديّ، أو غير المتعديّ لا يحدث في أنفس الأفعال شيئًا" (المبرّد:٥٨/١).

ويظهر لي مما مرّ أنّ رأي البصريّين و الشيخ الأزهريّ أرجّح؛ لأنّ علّة حذف الواو هو للاستثقال، فوقوع الواو بين ياء مفتوحة، وكسرة أمر مستثقل في النطق، فحذفت الواو؛ للتخفيف، فكأنّه اجتمعت حروف العلّة الثلاثة في كلمة واحدة، (فالفتحة تقابل الألف، والضمّة تقابل الواو، والكسرة تقابل الياء.)(ينظر:٥٦/١) وإنّ علّة الحذف عند الكوفيّين فرقًا بين اللازم، والمتعديّ لا تنطبق على كل الأفعال، فهناك أفعال لازمة حذفت الواو في مستقبلاتها، وهناك أفعال جاءت على (يَفْعَل) وحذفت منها الواو، وجاءت على (يَفْعِل)، وأثبتوا فيها الواو.

الخاتمة:

١- أنّ الشيخ خالد الأزهريّ ميّال للمذهب البصريّ، وذلك من خلال تأييده لآراء سيبويه، و ترجيحه لمذهبه في أغلب المسائل الصرفيّة.

٢- لم يختلف شرح الشيخ خالد الأزهريّ عن ابن مالك وابن هشام إلا في الشيء اليسير، وذلك بإضافة بعض الأمثلة والشواهد اللغوية.

٣- أنّ الشيخ خالد الأزهريّ لم يكتفِ بالنقل ،وترديد آراء العلماء؛ بل يعترض ويردُّ على آرائهم، فمن ذلك ماذكره في تضعيف المذهب البغداديّ في وزن سيّد.

٤- للشيخ خالد الأزهري القدرة على تحليل المسائل الصرفية بما يملكه من عقلية لغوية أطلعت على أغلب علوم اللغة، ومصادرها من التراث اللغوي.

٥- انماز شرحه بأساليب تعليمية متنوعة تنفذ إلى ذهن المتلقي بيسر، لذا يمكن أن يعد من المؤلفات التيسيرة، فضلا عن كونهما من المؤلفات التوضيحيّة .

مصادر البحث:

- ابن السرّاج، أبو بكر محمّد(ت ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**،تحقيق: د.عبد الحسين الفتليّ، لبنان–مؤسسة الرسالة.
- ابن الناظم، عبد الله بدرالدين(ت ٦٨٦هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، بيروت– دار الكتب العلميّة، ط١،٢٠٠٠م.
- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، **اللّمع في العربيّة**، تحقيق: فائز فارس، الكويت–دار الكتب الثقافيّة.
- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، **المنصّف في شرح التصريف**،تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله آمين، وزارة المعارف– مصر، ١٩٥٤م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي (ت٦٦٩هـ)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت–مكتبة ناشرون، ١٩٩٦م.
- ابن عقيل،بهاء الدين المصريّ (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك** ،تحقيق: محمّد محيي الدين، القاهرة– دار التراث، ط٢، ١٩٨٠م.
- ابن قتيبة، أبو محمّد عبد الله الدينوريّ(ت ٢٧٦هـ)، **أدب الكاتب**، تحقيق: د.محمّد الداليّ، بيروت–مؤسسة الرسالة،١٩٨١م.
- ابن مالك، جمال الدين الطائي الأندلسي(ت ٦٧٢هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمّد كامل بركات، القاهرة–دار الكتاب العربي، ١٩٧٦م.
- ابن مالك، جمال الدين محمّد الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)،**إيجاز التعريف في علم التصريف** ، تحقيق: محمّد المهديّ عبد الحيّ عمار سليم، المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ٢٠٠٢م.
- ابن هشام، جمال الدين يوسف (ت٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محيي الدين، بيروت– المكتبة العصريّة.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (ت ٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب– المكتبة العربية،ط١٩٧٣،١م.
- ابن يعيش،أبو البقاء موفق الدين(ت ٦٤٣هـ)،**شرح المفصّل للزمخشريّ**، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب، بيروت–دار الكتب العلمية،ط١، ٢٠٠١م.
- أبو حيّان الأندلسي، أثير الدين محمّد(ت ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، تحقيق: د.رجب عثمان محمّد، القاهرة–مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.
- الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن محمّد(ت ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق: د.جودة محمّد مبروك، القاهرة–مكتبة الخانجي،ط٢٠٠٢،١م.
- التفتازاني، مسعود بن عمر(ت ٧٩٣هـ)، **شرح مختصر تصريف العزي**،تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث،١٩٩٧م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٠٠–٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب** ، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر–دار المعارف.
- الجرجانيّ،أبو بكر عبد القاهر(ت ٤٧١هـ)، **المفتاح في الصرف**، تحقيق: د.عليّ توفيق، بيروت–مؤسسة الرسالة،ط١، ١٩٨٧م.
- الحديثي، **أبنيّة الصرف في كتاب سيبويه** ،بغداد–مكتبة النهضة،ط١، ١٩٦٥م.

- خالد الأزهريّ، زين الدين عبد الله الأزهريّ(ت ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** ،تحقيق: محمّد باسل عيون السود، بيروت–دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٠م.
- الرضيّ، رضيّ الدين الاستراباذي(ت ٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن، و محمّد الزفزاف، و محمّد محي الدين، بيروت–دارالكتب العلميّة ،١٩٨٢م.
- الزامليّ، د.مجيد خير الله راهي، **دراسات في علم الصرف** ، بيروت–دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠١٣م.
- الزامليّ،، د.مجيد خير الله راهي، **علم التصريف عند الإمام أبي البقاء العُكبريّ**،بيروت–دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٢م.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو(ت٥٣٨هـ)، **المفصّل في صنعة الإعراب** ،تحقيق: الدكتور علي أبو ملحم، بيروت–مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)،**كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، القاهرة–مكتبة الخانجي،ط٣، ١٩٨٨م.
- السيرافيّ، أبو سعيد الحسن(ت ٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه** ،تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، بيروت–دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م.
- السيوطيّ/ عبد الرحمن جلال الدين(ت٩١١هـ)، **المزهر في علوم اللّغة**، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت–دار الكتب العلمية،ط١، ١٩٩٨م.
- السيوطيّ، عبد الرحمن بن جلال الدين(ت٩١١هـ)،همع **الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،تحقيق: د.عبد العال سالم مكرّم، الكويت–دار البحوث العلميّة، ١٩٨٠م.
- الشرجيّ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ(ت ٨٠٢هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، تحقيق: د.طارق الجنابي، بيروت– عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
- الفارابي، أبو ابراهيم اسحاق(ت ٣٥٠هـ)، **ديوان الأدب**، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعه: د. ابراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن(ت ٣٧٧هـ)،**التكملة** ، تحقيق: د.كاظم المرجان، بيروت–عالم الكتب،ط٢، ١٩٩٩م.
- الفراهيديّ، أبو عبد الله الرحمن الخليل (ت ١٧٥هـ)،**العين**، تحقيق: د.مهدي المخزومي، د.ابراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، (د.ت).
- المبدع في التصريف، ابو حيّان الأندلسيّ أثير الدين محمّد(ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحميد السيّد طلب، الكويت–مكتبة دار العروبة،ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٢م.
- المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، بيروت–عالم الكتب.
- المبرّد،أبو العبّاس محمّد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)، **الكامل في اللّغة والأدب** تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة–دار الفكر العربية،ط٣، ١٩٩٧م.
- مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العاج وعلى أبيات ومفردات منسوبة إليه) اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت (د. ت).
- محمّد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها** ،(ت١٩٨٦م)، بيروت–دار الشرق العربيّ، ط٣.
- المراديّ، بدر الدين حسام بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٨م.
- المعريّ، أبو العلاء أحمد بن سليمان (ت ٤٤٩هـ)، **رسالة الملائكة** ، تحقيق: محمّد سليم الجندي، بيروت–دار صادر،١٤١٢هـ=١٩٩٢م.
- المؤدّب، أبو القاسم محمّد(ت ٣٣٨هـ)، **دقائق التصريف**، تحقيق: د.أحمد ناجي القيسي، و د.حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ،١٩٨٧م.
- اليمنيّ، علي بن سليمان الحيدرة(ت٥٩٩هـ)، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: د.هادي عطية مطر الهلاليّ، بغداد–مطبعة الإرشاد، ١٩٨٤م.